إجراءات الدولة الاستبدادية

احمد سعداوي

لطالما خامرتني فكرةٌ أنّ كثيرين من رجالات النظام السياسي العراقي الحالي يكرهون صدّام حسين، ولكنّهم يعشقون نظامه، ويتمنّون لو أنّ الزمن يعود لنكون في أجواء الحرب الباردة، إذ تتيح التوازنات ما بين قطبَين كبيرَين لكثيرين في دول العالم الثالث أو دول الجنوب أن يعيشوا في أرضهم وشعبهم فساداً، من دون حسيب أو رقيب، والإمكانات التقنية المحدودة لذلك العصر تتيح بسهولة للسلطة أن تمسك برقبة الإعلام والمعلومات، وحتّى الإذاعات العربية في المهاجر أو الناطقة بالعربية، كما هو القسم العربي في إذاعتي بي بي سي ومونت كارلو، كانت السلطات قادرةً على وضع مرسلات للتشويش.

إنّ مسار تعامل السلطة في العراق ما بعد 2003 مع الحريّة، خلال عشرين عاماً، يرينا بوضوح أنّها رغم إقرار هذه الحريّة في الدستور، لم تكن مُستعدّةً للتعامل معها، وبذلت جهدها للتضييق عليها، ولعلّ أبرز علاماتها المُبكّرة هو التعامل مع الهيئات المُستقلّة، كما هي مفوضية الانتخابات، وهيئة الإعلام والاتّصالات، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئة النزاهة، وغيرها، التي يُصادَق على تعيين رؤسائها في البرلمان العراقي، ولكن انتهى الحال أن تكون هذه الهيئات جزءاً من نظام المحاصصة، ويشغل المناصب الحسّاسة فيها أعضاءٌ مقرّبون من رؤساء أحزاب وتيّارات سياسية حاكمة.

كذلك الأمر مع النقابات، فكثير منها يخضع لإملاءات السلطة، ولا يتصرّف بما هو متوقّع: حماية أعضاء النقابة والدفاع عنهم أمام جور السلطة أو في التنازع مع مؤسّسات الدولة. هناك نقابات ما زال رؤساؤها في كراسيهم منذ عشرين سنة، ويمنحون فروض الطاعة والولاء، لكلّ رئيس وزراء جديد في العراق. لذلك لم يكن من المستغرب أن تصدر نقابة المحامين مثلاً، على خلفية السجال حول مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية، تعليماتٍ مطلع أغسطس/ آب الماضي تحذّر المحامين المنتمين لها من «نشر معلومات مُضلّلة»، وتفرض على من يريد أن يظهر في وسائل الإعلام أن يحصل على موافقة مسبقة من النقابة، ثمّ تبعتها خلال الأسبوع الماضي بإجراءات تُجمّد عضوية محاميات ظهرن في وسائل الإعلام لانتقاد مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية.

تكرّر الأمر نفسه مع وزارة التعليم العالي العراقية، التي فرضت إجراءات مُقيّدة لظهور الأساتذة على القنوات الفضائية، وقبلها بأشهر انتشرت وثيقةٌ تتضمّن تعهّداً مفروضاً على موظّفي بعض الدوائر الحكومية بعدم نشر انتقادات في وسائل التواصل الاجتماعي. وفوق هذا وذاك، فإنّ أجهزة الدولة الأمنية والتنفيذية غير قادرة على حمايّة المواطنين من اعتداء التيّارات السياسية أو الميليشيات على المواطنين، على أثر رأي مكتوب في «فيسبوك» مثلاً، وقد شاهدنا قبل أسابيع مقطع فيديو لرجل يقوم بحلاقة شعر رأس ابنه، لأنّه انتقد زعيماً سياسياً، وألّف فعل ذلك إجراءً استباقيّاً، ونوعاً من الاعتذار، قبل أن يهجم أتباع هذا الزعيم السياسي على بيته.

قد تكون السلطة أضعف من إمكانية ردع هذه التعدّيات، أو ربّما هي مرتاحة لها، فأجواء الإرهاب، حتّى إن لم تصدر من السلطة مباشرة، فإنّها تُشيع جوّاً من الحذر والريبة والخوف، يقلّص من مساحة الحرّية، ويقلّص بالتالي من جرأة المواطنين على انتقاد الأوضاع العامة.

هل من خيارات غير الحرب الكُبرى؟

غازي دحمان

بات واضحاً أنّ إسرائيل تتبع استراتيجية الحرب المتدرّجة في حربها ضدّ حزب الله، التي تقوم على أساس تصعيد تدريجي، لا يستدعي ردّاً شاملاً من الحزب تنعكس نتائجه على مدن إسرائيل الرئيسة، التي تقع أغلبها في نطاق قدرة صواريخ الحزب، وفي الوقت نفسه، تستفيد من هذه الاستراتيجية بنزع عناصر القوّة من حزب الله من دون الحاجة لانخراط في عملية برّية كُبرى، أو على الأقلّ، إذا تقرّر الخوض في ذلك تكون الأرض ممهّدة، والخسائر في الحدود المُحتملة. هذا التصوّر الاستراتيجي يجري تنفيذه بضرب طرق الإمداد اللوجستي للحزب، ومخازن الأسلحة، كما هي مفوضية الانتخابات، وهيئة الإعلام والاتّصالات، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئة النزاهة، وغيرها، التي يُصادَق على تعيين رؤسائها في البرلمان العراقي، ولكن انتهى الحال أن تكون هذه الهيئات جزءاً من نظام المحاصصة، ويشغل المناصب الحسّاسة فيها أعضاءٌ مقرّبون من رؤساء أحزاب وتيّارات سياسية حاكمة.

كذلك الأمر مع النقابات، فكثير منها يخضع لإملاءات السلطة، ولا يتصرّف بما هو متوقّع: حماية أعضاء النقابة والدفاع عنهم أمام جور السلطة أو في التنازع مع مؤسّسات الدولة. هناك نقابات ما زال رؤساؤها في كراسيهم منذ عشرين سنة، ويمنحون فروض الطاعة والولاء، لكلّ رئيس وزراء جديد في العراق. لذلك لم يكن من المستغرب أن تصدر نقابة المحامين مثلاً، على خلفية السجال حول مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية، تعليماتٍ مطلع أغسطس/ آب الماضي تحذّر المحامين المنتمين لها من «نشر معلومات مُضلّلة»، وتفرض على من يريد أن يظهر في وسائل الإعلام أن يحصل على موافقة مسبقة من النقابة، ثمّ تبعتها خلال الأسبوع الماضي بإجراءات تُجمّد عضوية محاميات ظهرن في وسائل الإعلام لانتقاد مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية.

تكرّر الأمر نفسه مع وزارة التعليم العالي العراقية، التي فرضت إجراءات مُقيّدة لظهور الأساتذة على القنوات الفضائية، وقبلها بأشهر انتشرت وثيقةٌ تتضمّن تعهّداً مفروضاً على موظّفي بعض الدوائر الحكومية بعدم نشر انتقادات في وسائل التواصل الاجتماعي. وفوق هذا وذاك، فإنّ أجهزة الدولة الأمنية والتنفيذية غير قادرة على حمايّة المواطنين من اعتداء التيّارات السياسية أو الميليشيات على المواطنين، على أثر رأي مكتوب في «فيسبوك» مثلاً، وقد شاهدنا قبل أسابيع مقطع فيديو لرجل يقوم بحلاقة شعر رأس ابنه، لأنّه انتقد زعيماً سياسياً، وألّف فعل ذلك إجراءً استباقيّاً، ونوعاً من الاعتذار، قبل أن يهجم أتباع هذا الزعيم السياسي على بيته.

قد تكون السلطة أضعف من إمكانية ردع هذه التعدّيات، أو ربّما هي مرتاحة لها، فأجواء الإرهاب، حتّى إن لم تصدر من السلطة مباشرة، فإنّها تُشيع جوّاً من الحذر والريبة والخوف، يقلّص من مساحة الحرّية، ويقلّص بالتالي من جرأة المواطنين على انتقاد الأوضاع العامة.

بعد الانتخابات النيابية الأردنية... مُفترَق طرق

محمد أبو رمان

أثارت الانتخابات النيابية، التي نُظّمت يوم الثلاثاء الماضي، في الأردن، أصداءً ومخاوف في الآن نفسه. على صعيد الآمال، هناك تشبيه كبير لها بما حدث من انتخابات في العام 1989 (انتخابات مجلس النواب الحادي عشر)، التي اعتبرها الأردنيون نموذجاً حقيقياً للنزاهة والمصداقية، ولم يشهد الأردن بعد ذلك مُنعرجاً أو تحوّلاً في المشهد السياسي مثيلاً لها، بل كانت هناك خطوات إلى الخلف من «مطبخ القرار»، وتغيير لقانون الانتخاب، ومواجهة مع المعارضة السياسية، وهو الأمر الذي وسم الفترة التالية كلّها، إلى أن جاءت انتخابات العاشر من سبتمبر/ أيلول الجاري، بعدما جرى إقرار تشريعات للانتخاب والأحزاب اعتُبرت تقدّمية، وأحدثت تحوّلات مهمّة على صعيد السياسات، وجوهرية على صعيد المشهد الحزبي، فاستجدّ نشاط حزبي وسياسي ملحوظ منذ عامَين، وانتهى إلى انتخابات وصفت بأنها على درجة عالية من النزاهة والمصداقية. لم تكن هناك مفاجأة واحدة، بل مفاجآتان (أو صدمتان) للمؤسّسات الرسمية وغير الرسمية، الأولى بالنتيجة الكبيرة لحزب جبهة العمل الإسلامي بالحصول على 17 مقعداً من أصل 41 مقعداً (بواقع ثلث أصوات الذين اقترعوا على مستوى القائمة الحزبية الوطنية)، و14 مقعداً على صعيد القوائم المحلية - المحافظات، وبذلك حصل «الإخوان المسلمون» على 31 مقعداً من 138 عدد مقاعد مجلس النواب، وهو رقم من حيث المبدأ لا يتجاوز منطق الأقلّية المحدودة، ولا يُؤثّر على التوازنات الحالية في المعادلة السياسية داخل النظام السياسي، لكنّه رقم مهمٌّ وذو دلالة على صعيد موازين القوى في الشارع، وفي تأطير حجم الإسلاميين فيه. في مقابل (الصدمة الثانية) عدم قدرة الأحزاب السياسية الرئيسة، التي كان هناك رهان عليها من مؤسّسات الدولة، مثل أحزاب الميثاق الوطني، و«إرادة»، و«الوطني الإسلامي»، و«تقدّم»، في منافسة «الإخوان»، وحجم التمثيل المحدود جدّاً على مستوى القائمة الوطنية الحزبية (أعلنت بعض تلك الأحزاب إحراز هدفاً كبيراً من المقاعد، حصلت عليها من خلال القوائم المحلّية التي خاض أفرادها الانتخابات ضمناً، لكن ليس تحت لواء هذه الأحزاب وشعاراتها).

فشلت استطلاعات الرأي جميعاً، المُعلنة وغير المُعلنة، التي بنت عليها مراكز القرار قراءتها للمشهد والتوقّعات، فكانت الفجوة كبيرة بين الأرقام الواقعية وأرقام الاستطلاعات، وهو ما أحدث عنصر المفاجأة الكبرى في النتائج، ما دفع سياسيين عديدين، في أروقة القرار وخارجه، إلى أخذ زمام المبادرة، للتأكيد على خطأ فكرة التحديث السياسي، والإخطاء الكبيرة (وفقاً لهم)، التي وقعت فيها لجنة تحديث المنظومة السياسية، بخاصّة ما يتعلّق بالقائمة الوطنية الحزبية على صعيد مجلس النواب، أو الدفع نحو زيادة عدد مقاعد الحزبيين خلال المرحلة المقبلة (كما نصّ قانون الانتخاب على نصف عدد مقاعد المجلس القادم، وصولاً في مرحلة ثالثة إلى الأغلبية). الآن، هناك اتّجاه من النُخَب السياسية يدعو إلى التراجع عن هذا المسار ويُحذّر من عواقبه، سواء بالمطالبة بإعادة فتح قانون الانتخاب والتراجع عن القائمة الوطنية الحزبية أو جعلها مفتوحة وليست مغلقة، أو تحويل فكرة الأحزاب السياسية نحو الدوائر المحلّية وليس الوطنية، بذريعة أنّ قوّة الإسلاميين التصويتية لم تكن في الدوائر المحلّية، بل في القائمة الوطنية، إذ حصلوا في القائمة الوطنية على أكثر من ضعف ما حصلوا عليه في القوائم المحلّية، بل يذهب سياسيون عديدون محافظون اليوم إلى تفسير النصّ، الذي يتحدّث عن زيادة عدد المقاعد الحزبية في مجلس النواب، بأنّه لا يعني (بالضرورة) القائمة الوطنية الحزبية، بل يمكن أن يحدث ذلك عبر مقاعد المحافظات، لأنّ أخذ مقاعد أخرى من المحافظات في انتخابات 2028 سيكون لعباً بالنار وتلاعباً بالاستقرار الاجتماعي والثقافي والسياسي.

تأسيساً على هذه النقاشات، يمكن أن نفهم كيف أنّ الانتخابات التي انتظمت قبل أسبوعين تثير هواجس أيضاً بقدر أكبر مما تثيره من آمال، ذلك أنّ الاتجاه المحافظ وجد في النتائج فرصة لزيادة حجم التخويف من قوة الإسلاميين الصاعدة، ومن فلتان الأمور، وللدعوة إلى العودة خطواتٍ إلى وراء، ومراجعة مسار التحديث بأسره. في المقابل، تبدو القوى السياسية كافّة في حالة من الذهول بعد نتيجة الإسلاميين، وفشل الأحزاب اليسارية باتجاهاتها المختلفة (الأيديولوجية والبرامجية - الوسطية)، في تحقيق أيّ نتيجة في الانتخابات، وعدم بلوغها العتبة الانتخابية، ذلك كلّه جعل، ليس من التيّار المحافظ فقط، خصماً للإسلاميين، بل ربّما التيّارات الأخرى، التي بدأت دعوات خجولة لمراجعة قانون الانتخاب وتغيير الاتجاه.

> قد تعزّز الخلافات داخل مجلس النواب وبين الإسلاميين والحكومات، وانتقالها إلى الشارع، مسار التراجع عن المسار التحديثي

يبدو المشهد السياسي الأردني اليوم، بعد الانتخابات النيابية، عند مفترق طرق؛ ولعلّ السيناريو المتوقّع هو المضي إلى الأمام وفق المسار المرسوم، مع العمل على تحجيم قوّة الإسلاميين، ومراجعة التجربة الحزبية، وتحديد الأسباب التي أدّت إلى ضعف «أحزاب الموالاة»، والعمل على تصويب الوضع، ثم التراجع التكتيكي وليس الرسمي، عن عديد من الفِكَر التي صاغت التوجّهات في المرحلة المقبلة، من ضمن ذلك إعادة التفكير في قانون الانتخاب ومراجعة المراحل المقبلة، وكيفية التعامل مع الشارع والمعارضة، وربّما إذا انفجرت الخلافات داخل مجلس النواب وبين الإسلاميين والحكومات، وانتقلت إلى الشارع، فإنّ ذلك سيُعزّز مسار التراجع بدرجة أكثر وضوحاً عن المسار التحديثي المطروح حالياً. ما هي المتغيّرات والعوامل التي ستتحكّم في ترسيم أيّ مسار سيُنجح في المرحلة المقبلة؟ ... منها الحراك النيابي ومدى نجاح فكرة بناء تحالف أغلبية من الأحزاب السياسية لمواجهة أقلّية إسلامية، ومنها ما يتعلّق بالحراك في الشارع وتفاعله مع عديد من المطالب السياسية للمعارضة، ومنها ما يتعلق بالوضع الإقليمي والانتخابات الأميركية المقبلة، ومنها يتعلّق بقدرة المعارضة السياسية وذكائها في تمرير المرحلة وتقديم رسائل معتدلة لا تعزّز حجج التيّار المتخوّف من مسار التحديث. تبدو الأمور وكأنّ كثيراً من السياسيين والمسؤولين على درجة كبيرة من القلق من نتائج الانتخابات، وكأنّنا ندخل المرحلة القادمة بظهورنا من الباب، ونحن ننظر إلى وراء (المرحلة السابقة)، وكأنّه ليس من الطبيعي أن تكون هنالك نتيجةٌ مفاجئةٌ لصالح المعارضة، كما حدث في فرنسا وبريطانيا في آخر انتخابات. على العموم، نجاح التجربة الديمقراطية في الأردن، وعدم الوقوع في فخّ النمطية التاريخية (النقدّم خطوة إلى الأمام وخطوتَين إلى الوراء)، يكمنان، وفق نماذج التحوّل الديمقراطي ونظرياته كافّة، في القدرة على الوصول إلى صفقة ما بين الجناح المنفتح في الدولة، والتيّار المُعتدل في المعارضة، وعقلنة الخطابات والمصالح والمطالب ما بين الأطراف جميعاً، والسير بخطىً هادئة متدرّجة إلى الأمام، وإلّا فإنّ السيناريو سيكون العودة إلى الوراء بصورة تكتيكية، تستبطن خياراً استراتيجياً واضحاً بإغلاق باب الانتقال الديمقراطي، الذي فُتح مع لجنة تحديث المنظومة السياسية.

(كاتب ووزير أردني سابق)

كاريكاتير

عماد حجاج

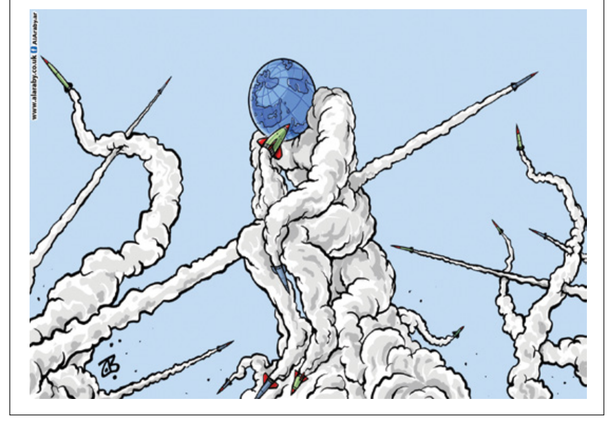

مليشيات العراق والاستهداف الإسرائيلي

إياد الدليمي

يبدو أنّ شهية الحرب، التي يريدها بنيامين نتنياهو شاملةً في المنطقة لإحداث التغيير الذي يتحدّث عنه، مفتوحة، خاصّة بعد أن تيقّن أنّ كل ما كان يقال عن وحدة الساحات لمحور المقاومة لبنان إلى بقعة مصمّتة، عبر إنشائه مراكز رمي للأسلحة المضادّة للآليات والدروع، وتوفير مواقع قنص وقواعد لرمي الصواريخ، ومراكز إيواء لعناصره، وتجهيزها تحت الأرض، ولهذا يتمنّى انفصال بين تلك الميليشيات وبقية الدولة جنوب لبنان لتحقيق نصر مُؤكّد عليها.

ماذا يعني ذلك؟ من الواضح أنّ اليمين المتطرّف سيواصل تصعيده ضدّ لبنان في المرحلة المُقبلة، وأنّ حزب الله لن يتراجع تكتيكياً، لأنّ هذا التراجع (في اعتقاده على الأقلّ) سيؤسّس لزواله في مرحلة لاحقة، لذا، لا يبدو أنّ ثمّة مسارات غير الحرب الكُبرى في المنطقة.

(كاتب فلسطيني في فرنسا)

أين نحن من الغد في مرحلة ما بعد الإنسانية؟

سوسن جميل حسن

قلق جماعي في المجتمع اللبناني بعد الضربة الإسرائيلية التي تجاوزت الخطوط الحمراء والمواثيق الدولية كلّها، و«قواعد الاشتباك» جميعها، مهما كان شكلها وزمنها وموقعها. هذا ليس غريباً عن سلوك إسرائيل الذي كرّسته على مدى عقود في صراعها مع الشعب الفلسطيني ومع محيطها العربي، وقد تكاثف بصورة وقحة وفاجرة في الحرب الدائرة منذ عام تقريباً في غزّة، ضاربةً عُرْضَ الحائط بالقوانين الدولية والدعوات التي تطلقها بين حين وآخر حكومات وأنظمة، ما زالت تُعلن تأييدها إسرائيل في مواجهة «أعدائها»، وتضعها في مواقف مُحرجة في قبالة الرأي العام العالمي، وفي قبالة الفيلسوف سبينوزا «ليس لأنّ الأمور صعبة لا نجرؤ على القيام بها، لكنّها صعبة لأنّنا لا نجرؤ على القيام بها». وهذا ما يمكن عدّه أحد أهم أسباب فشل انتفاضات الشعوب العربية في كل مكان، وسقوط الشعوب مرّةً أخرى في طاحونة الصراع بين الأنظمة الديكتاتورية والإسلام السياسي، من دون التفكير بحلّ آخر.

إذا ما استرجعنا تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، الذي قام بشكل أساس على الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة عنصرية قائمة على اندغام القومية باليدين، على الرغم من سقوط الأيديولوجيات القومية والدينية في العصر الحديث، بغضّ النظر عن عودة المحاولة لإحيائها من جديد، فإنّنا مضطرّون للوقوف عند هزائم كبيرة وعديدة، حروبنا كانت خاسرةً، حتّى ما سعت الأنظمة وإعلامها إلى تصويرها على أنها حروب رابحة، كنّا نخسر فيها، قبل كلّ شيء خسرنا نهضةً كانت تبزغ من ليل طويل دامس خيّم على منطقتنا قروناً طويلة، خسرنا إمكانية بناء دول كما طمحت هذه الشعوب، خسرنا إمكانية أن نكون فاعلين في ركب الحضارة، خسرنا القدرة على مواكبة العالم في تسارعه الرهيب نحو المستقبل، خسرنا إمكانية بناء إنسان يستطيع أن يبتكر حياته بمقوّمات بقائها ونموها، إنسان قادر على أن يفجّر إمكاناته الإبداعية التي لم تنقصه عندما غامر بيئته القامعة، وفجّرها إبداعاً وابتكاراً عندما توفّرت له الظروف المناسبة والراعية في الدول المتقدّمة. لم تستطع المنظومات السياسية والثقافية والدينية والأخلاقية أن تنتج غير الشخصيات الامتثالية التي لا تمارس غير التلقّي، تلقّي المعارف والحكم والعلوم من سلاطينها، السلاطين التي تحتكر الحقيقة وتفبرك لها نظريات وتعاليم وتشريعات تُبنى على الولاء المطلق وتقديس النصوص، دينية كانت أم دنيوية، مع تعطيل كامل للعقل. بينما تنمو وتكبر دولةٌ مُغتصبة في قلب وجعنا، دولة يحضنها العالم المُتقدّم القوي، فتطوّر نفسها وتصبح دولةً لها مكانتها في علوم العصر وأدواته، دولةً متقدّمة تقنياً، تمتلك أدوات المراحل المستقبلية المُقبلة، ما زلنا نحن نعيش في ماضينا، ومهما حاولنا السير، فإنّنا نقطع الخطوات في الماضي، فنحسب أنّنا نتقدّم. لقد أصبحت مقولةً أنّ القوة تكمن في امتلاك أدوات وآليات إنتاج المعرفة العلمية، وليس منتجاتها فحسب، مقولةً تتكرّر باستمرار، لكن ما ينقصنا حتّى ندخل هذه المرحلة المبنية على هذه الحقيقة هو «الحرّية»، كما قال الكاتب منذر بدر حلوم في مقالته «عن قيد الثقافة الماضوية وعن إيماننا بالنصر» («صفْة ثالثة»، 2024/9/10): «من أجل امتلاك أشياء كثيرة على رأسها الحرّية، وليس آخرها حاضنة اجتماعية».

> نحن شعوب نضمر كثيراً من الطاقات الإبداعية، أوصلتنا أنظمتنا المتسلّطة بالقمع وخنق الحرّيات إلى حالة قطيعة مع المستقبل

إسرائيل الماضية بكل فجور في مشروعها الاستيطاني، الذي تظهره في إدارة حربها الحالية، إن كان في قطاع غزّة أو في الضفّة، وحالياً في لبنان، تمتلك أدوات الحرب السيبرانية، ويبدو أنّه يمكن أن تستخدمها بكلّ وقاحة، ولا تهتمّ بالنتائج، كما لم تهتمّ خلال تاريخها، وخلال حربها الحالية. ونحن شعوب نضمر في دواخلنا كثيراً من الطاقات الإبداعية، لكن أوصلتنا أنظمتنا المتسلّطة بكلّ أشكال القمع وخنق الحرّيات والاستئثار بالقرارات من دون إشراك فئات الشعب كلّها فيها، إلى حالة من القطيعة مع المستقبل والبحث عن الملاذ دائماً في الماضي وفي أساطيره، ما بين الجناح المنفتح في الدولة، والتيّار المُعتدل في المعارضة، وعقلنة الخطابات والمصالح والمطالب ما بين الأطراف جميعاً، والسير بخطىً هادئة متدرّجة إلى الأمام، وإلّا فإنّ السيناريو سيكون العودة إلى الوراء بصورة تكتيكية، تستبطن خياراً استراتيجياً واضحاً بإغلاق باب الانتقال الديمقراطي، الذي فُتح مع لجنة تحديث المنظومة السياسية.

(كاتب ووزير أردني سابق)

الحرب وقد صارت تحصيل حاصل

عيسى الشعيبي

قبل نحو شهرين وأزيد، تسوّد بياضُ هذه الزاوية الأسبوعية بتقدير موقف قوامه (بإيجاز) أنّ الحرب على الحدود اللبنانية المشتعلة بوتيرة متصاعدة باتت أمراً حتمياً لا رادّ له، وأنّ المسألة مسألة وقت قد لا يكون طويلاً، حتّى وإنْ واصلت الأطراف المعنية بها لعبة الانكار وتقطيع الوقت، إدراكاً من المراقب لرغبة إسرائيلية جامحة في إيقاف حرب استنزاف مديدة ومُكلفة، وحاجتها لإعادة نحو مائة ألف مستوطن مُهجّر إلى مستعمراتهم، ناهيك عن تحقيق أهدافٍ أخرى بعيدة المدى، في مقدّمتها كسر حالة توازن الرعب واستعادة الردع، وإنهاء سابقة قيام أول منطقة عازلة، نشأت بعد «طوفان الأقصى»، ليس داخل أراضي العدو هذه المرّة.

اليوم، وبعد أن نقل الاحتلال مركز ثقل عملياته الحربية من قطاع غزّة إلى الحدود اللبنانية، وراح يرفع درجة حرارة هذه الجبهة الساخنة أصلاً، بقوّة نار تدريجية مضاعفة، تسارعت وتيرتها بشدة، وبلغت ذروتها في ضاحية بيروت الجنوبية، صارت الحرب الشاملة أو الإقليمية أو الواسعة، مُجرّد تحصيل حاصل، إن لم نقل إنّها واقعة بالفعل منذ مدّة، جرّاء وضع حزب الله في موقف تحدٍّ لا قبل له على ردّه، وفق ما ظلّ يشير إليه خطاب الأمين العام للحزب، حسن نصر الله، طوال نحو سنة، دفع خلالها لبنان أثماناً باهظةً، الأمر الذي جعل الاستجابة الحتمية لتحدي الحرب أمراً لا مناص منه، وإلا فإنّ استحقاقات الثمن السياسي والأخلاقي والمعنوي والاجتماعي، ستكون أعلى بكثير من كلفة أيّ مواجهة لا مفرّ منها.

كان تقدير الموقف، في حينه، أنّ لكلّ حرب منطقها الخاص بها، وأنّ لدى كلّ مواجهة ديناميتها الذاتية المُتفرّدة، سيرورتها ومخاضها، وفوق ذلك خطابها، وليست كلّ الحروب تقع دائماً بتخطيط مسبق، ولا تنشب جميعها عن سابق إصرار وتعمّد، لكنّها تحدث في الواقع، تخرج عن السيطرة، تتوسّع وتتصاعد على نحو مفاجئ.

في نهاية المطاف، لم تستطع الأطراف المعنية بسؤال الحرب كبح جماح نفسها، وتجنّب الوقوع في غواية الحرب الواسعة، سيّما أنّ دولة الاحتلال المُتحفّزة للانتقام ولردّ الاعتبار الضائع، منذ أن فقدت هيبتها، وانكسر أنفها قبل سنة ثقيلة الوطأة، باتت تقف أمام خيارات استراتيجية، تتراوح بين صعبة وصعبةٍ جدّاً ومستحيلة.

اليوم، وبعد أن واصلت دولة الاحتلال جنونها المُفرط، وعبرت الخطوط الحمراء، وبالغت في عربدتها، حقّقت التوقّعات المتشائمة نفسها بنفسها، وثبّتت الرؤية المُتعلّقة بحتمية الحرب، التي ظلّت في جدول أعمال الدولة المأزومة، لكنّها كانت مُؤجّلةً، لأسباب لها علاقة بتحاشي مخاطر الحرب على جبهتَين، وفي حالة جيش مُدّخَن ومجتمع مُتعَب ودولةٍ منفسمةٍ على ذاتها، ناهيك عن جملة طويلة من العوامل الذاتية والموضوعية، الأمر الذي يمكن الافتراض معه أنّ الذئاب الجريحة، التي أسكرتها سلسلة من النجاحات التكتيكية ضدّ حزب الله، وقعت مُجدّداً في حبائل غواية القوّة، اعتماداً على سلاح جوّ لم يتمكّن ذات مرّة من حسم معركة.

بعد سلسلة الاعتداءات على لبنان أخيراً، بات كلّ طرف أسيرَ صورته وسرديته وخطابه ورؤيته لذاته، ومن ثمّ صارت الحرب مُجرّد تحصيل حاصل، سيّما أنّ قيادة الحزب المساند غزّة ليست في وارد تحطيم سمعتها، أو كسر صورتها وتبديد ما استثمرت فيه من صبر ودم وموارد طائلة، لتعزيز حضورها، وخلق أفضل الانطباعات عنها. كما يمكن الافتراض في المقابل أنّ دولة الاحتلال المُفعمة بمشاعر الغرور والغطرسة، لا تستطيع العيش تحت وطأة خطر مصيري دائم، أوقف الهجرة من الخارج، وسرّع وتائرها العكسية من الداخل، وزعزع أركان الدولة والجيش والمجتمع، الأمر الذي جعل من العقول للغاية، الاستنتاج، أنّ إسرائيل قد وجدت نفسها مُكرهةً على خوض «حرب اللامفرّ» هذه.

دفاعاً عن القتلة واللصوص والمتحرّشين

محمد طلبة رضوان

يحتاج المصريون إلى من يصرخون في وجهه، من يحمّلونه مسؤولية ما يحدث لهم، من يعنّفونه، من يوبّخونه. كلّ إناء ينضح بما فيه، والمصريون فيهم ما فيهم، إقفار في السياسات وتقفير في الخطابات، والمشترك دائماً هو «حرق الدم». «حرق الدم» قبالة ماكينات المقبوضات والمدفوعات، و«حرق الدم» قبالة ماكينات الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي. مطالبات بالصبر على الفقر، وتأنيب يصل إلى درجات غير مسبوقة من الابتزاز الديني والوطني في الخلاف بين الطبقات الساسة البكّائين حيناً، والسجّانين القتّالين المتواطئين مع العدو في الحين نفسه. لا تكتفي الدولة بالسكوت عن سياسات إذلال المواطن، بل تطالبه بالتهليل لهذا الإذلال ودعمه وتأييده، علامةً على وطنية المواطن الصالح الشريف، التي ليس دونها سوى الخيانة، التي تستوجب العقاب، وكأنّ ذلك كلّه ليس عقاباً كافياً على مُجرّد أنّك مصريٌّ.

لا يستطيع مصريٌّ واحد في الداخل أن يتجاوز حدوده في التعبير عن نفسه أو عن رفضه أو عن غضبه، ولو في غرفة نومه. كما لا يستطيع أن يتجاوز حدوده خارج حدود الوطن، فقد يرجع، أو يقضي إجازة، أو يحتاج إلى إستخراج مُستند، أو تجديد جواز سفر، وهنا سوف يجد الدولةَ الوطنية في انتظاره ليدفع أثمان مشاركاته، ولو لم يحتج إلى الدولة في ذلك كلّه، فأهله في الداخل، أبوه وأمّه وأشقاؤه وأقاربه، فإذا تجاوز حدوده، ولم يكن موجوداً فـ«الموجود يسد» لتأديب المواطن «الخارج». وضرب المربوط كي يرتعب السائب، في سابقة، ربّما هي الأولى، في تاريخ دولة يوليو (1952)، وهي تعقّب أقارب المعارض بدلاً منه وردعاً له، وهو مسلك تتجاوز فيه الدولة تعريفاتها إلى «التنظيمات الإجرامية».

يدفع المصريون في الداخل والخارج أثماناً مضاعفة لمواقفهم، ثمن الكلمة، وثمن «اللايك» وثمن «الشير»، وثمن «الإيموشن» هوس التعقّب لدى أجهزة الأمن، أمن الدولة دون غيرها، بلغ حدوداً لم يبلغها خيال كاتب هزلي، ومن ثمّ بات المصري، أيّ مصري، وفي أيّ مكان، خائفاً من أصابع يده، فقد تورّطه، في «تشويحة» عفوية، وغير مقصودة، فيضبط على أيّ سلك عربان، لدى حضرة الضابط، فتتكهرب حياته كلّها. أصاب هذا المناخ المسمَّم المصريين في أعصابهم، ولم يعد أحد يتحمّل إيذاءً من جهة أو سلطة أخرى، دينية أو اجتماعية، غير قادرة على عقابه، مثل السلطة السياسية، وسواء كان الإيذاء حقيقياً أو متخيلاً، واقعاً أو محتملاً. فالمصريون يصرخون في وجه صاحبه متى وقع تحت أيديهم، هكذا تصنع السلطة تريندااتنا اليومية حينا، أو تستغلّ العفوي منها فتنفخ فيه، عبر كتائبها الإلكترونية وتيوسها المُستعارة في مواقع التواصل الاجتماعي، مُستخدمةً مفردات خطابات معارضيها، ذات الطابع الحقوقي والإنساني، كي يتحوّل الترند كيس ملاكمة، يتلقّى عن السلطة لكمات المصريين وركلاتهم وصرخاتهم.

بات التفريغ في سيولة التنفيس الوحيدة التي تحول دون تراكم الغضبات ملايين المصريين، وتحوّلها المستحق انتفاضةً شعبيةً أو ثورةً، لن تكون مثل سابقتها، تأكل مَنْ جَرَف الأخضر وحَوَل اليابس إلى «كافيهات» و«كباري». ردّ على ذلك أنّه لم يعد لدينا رفاهية تجاوز التريند إلى ما هو أجدى، فكما أنّ الترند فرصة السواد لتفريغ شحنات الغضب، فهو فرصة الكتاب والمثقّفين للكتابة عنه أو التلميح به إلى ما لا يستطيعون الكتابة عنه، فهم معركة آمنة، سواء للكاتب الذي ينحاز بالفعل إلى قارئه، لكنّه لا يقوى على دفع الثمن (وهذا حقّه وأحياناً واجبه)، أو لـ«الأرزقي» الذي يبحث عن موضوع والسلام. فأين تفر من الترند إلّا إليه؟

لا يحتاج المصريون، والحال كذلك، إلّا لمن يذكّرهم مع كلّ ترند بالبديهيات التي تحفظ لهم توازنهم (وغالباً سيشتمونه ويصنفونه)، بأنّ المتهم بريء، حتّى تثبت إدانته، وبأنّ الإدانة مسألة قانونية، وليست إجتماعية، وبأنّ الثبوت مسألة فنية وإجرائية وليست حدسية أو تخمينية، وبأنّ الحقوق، سواء كانت شرعية أو قانونية، لا تستثني أحداً، ولو كان قاتلاً أو تيساً مُستعاراً أو متحرّشاً، أو واحدا من هؤلاء الذين سرقوا حيواتنا.

(روائية سورية في برلين)

الحالمون والمتآمرون في جدلية الهجرة

عبد الحميد اجماهيري

في بلاد بواجهتَين بحريتَين واسعتَين، الأولى متوسّطية مشبعة بحكايات الأساطيل والحضارات والإلياذات الحربية، والثانية أطلسية مسكونة بالجيوستراتيجيات المبنية على التنافس، لا يمكن للسياسة أن تكون في منأىً من امتحانات الجغرافيا والجوار والهجرات. هذا القَدَر المغربي، الذي جعل بلاد طارق ابن زياد تحلم منذ فتح الأندلس بحرق مراكبها، يُطارد المغرب. أحياناً تكون الحدود مصدر توجّس، شرقاً أو جنوباً أو شمالاً، وأحياناً أخرى تكون الحدود نفسها عربون انتماء إلى العالم المعاصر، بدوائره الجيوستراتيجية (الأورو متوسّطية، أو الأفروأطلسية).

شيء من هاته الجغرافيا يُفسّر الميل شبه الغريزي للمغاربة للارتماء في المحيط والمتوسّط، ويجعلهم شعباً مفتوحاً لكلّ الأغاني والأناشيد التي تغنّيها الحوريات، كما فعلْن مع «أوليس» في رحلة التيه على أهبة الهجرة. استيعاب هذه القدَريَّة الجغرافية في أطلس العوالم، ارتفع بالمغرب في منعطف العقد الثاني من العهد الجديد، إلى مرتبة البلد الجنوبي، الذي يقارب الهجرات غير النظامية بالأساس بمنطق البلد الشمالي، أي الاستيعاب، والإدماج، والتثبيت، وغير ذلك من مبادئ الإنسانية، الجيل الثالث من الحقوق الإنسانية في عالم اليوم، إلى جانب مقارعة المشكلات الأخرى التي تتعثّر فيها الدول الأوروبية المُجاورة . وبهذا تضاف مشاغل المهاجرين إليه إلى مشاغل أبنائه الذين يسكنهم وازعُ الهجرة، أكانوا نُخَباً تلقّت العلم والتكوين في مقاعد كلّيات الطب والهندسة (هجرة الأدمغة)، أو شباباً في بداية الحياة لم تسعفهم بلادهم بالأمل المناسب، الذي يجعلهم يبحثون له عن مطابقة أو ملاءمة مع الواقع. وهكذا، لا يمرّ يوم من دون أخبار عن هاته الهجرات، أغلبها في إطار القانون، بالرغم من الكتمان الذي يلّفه، وبعضها من قبيل محاولات السفر المحفوف بمزاج الطبيعة والأنواء، وأجندات حرّاس الحدود، وما تريده سرديات الحكم والعلاقة مع الجوار.

ومن بين محاولات العبور إلى سبتة المحتلّة، هناك 11300 محاولة عرفها شهر أغسطس/ آب وحده، وأكثر من 54 ألف محاولة هجرة غير قانونية منذ بداية العام، عرفتها سبتة ومليلة المُحتلَّتين، أعلنتها السلطات المغربية. كانت المحاولة الجماعية ليوم 15 سبتمبر/ أيلول الجاري، أكثر مدعاة للقلق وأكثر حضوراً في الحقل السياسي المغربي، إعلامياً وسياسياً. وما زالت تبعات التحقيق فيها متواصلة، ولذلك أسباب كثيرة، تتشابه في أكثرها مع الدواعي التي كانت وراء المحاولات السابقة. غير أنّ السبب الرئيس، الذي كان له وقع حاسم في الاهتمام البالغ والتتبع اللصيق تمثّل في ثلاثة عناصر شاملة:

أولاً، هي المرّة الأولى التي تكون فيها دعوة عامة، منسَّقة ومبرمجة بدقة، تتمثّل في تحديد تاريخ للتوافد على نقطة العبور في شمال المغرب. دعوة صدرت من قلب الأوساط الاجتماعية المفتوحة على الفاعلين كلّهم. وهو أمر لم يحدث إلّا في لحظات بعينها في آخر عشرين سنة، لعلّ أهمّها دعوة مقاطعة المنتجات الاستهلاكية الكبرى التي تهمّ رأسمال شخصيات قريبة من السلطة، أو في قلبها، كما حال رئيس الحكومة الحالي. وهي مقاطعة ملأت صفحات الإنترنت، وشغلت الناس في يونيو/ حزيران 2018 أو دعوة مماثلة إبّانها عندما صدر العفو الملكي عن بيدوفيلي إسباني كان محكوماً في المغرب، يقضي مدّة الحكم في إحدى زنازين البلاد.

وفي حالة الدعوة المُعلَنة إلى الهجرة السرّية، ما يُؤخذ على السلطات الحكومية خصّيصاً، والوساطات المجتمعية الأخرى، التي تملك القرار عموماً، أنّها لم تقم بما يفرضه الواجب في تحجيم هاته الدعوات أو العمل على إفشال مساعي أصحابها. ولعلّ هذا ما دفع السلطات (الأمنية والقضائية) إلى تعويض الغياب الحكومي، علماً أنّ الجهات المُختصّة اكتفت بتعقّب الذين كانوا وراءها، وقبضت على بعض منهم، في إجراء استباقي بدا غير كافٍ.

يتمثل العنصر الثاني في الموقف الحكومي في تفسير ما حصل بعد حصوله. وهو موقف تعرّض لـ«تعرية» كبيرة، لعلّ أهمّها ربطه بعناوين اجتماعية عديدة تراكمت، ذات دلالات مجتمعية صادمة، من قبيل مجريات الفيضانات والسيول في الجنوب الشرقي، التي خلّفت، في مجموع حصيلتها الإنسانية، وفاة عشرين شخصاً، والعديد من المفقودين، مع ما رافق هذا من انهيارات في المباني والطرق، عرّت هشاشة «المغرب المنسي»، كما يسمّيه المغاربة الغاضبون.

وفي قراءة الموقف الرسمي، تبين أنّ أغلبية الجهاز التنفيذي اختارت التموقع بين «الأسف لما حدث» تعبيراً أدبياً عن إحراج سياسي لا يجد وسائل الإقناع، وتقييد القضية ضد مجهول، باعتبار أنّ الحكومة عبّرت، على لسان الناطق باسمها الوزير مصطفى بايتاس، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، عن «استغلال جهات غير معروفة لمواقع التواصل الاجتماعي لتحريض الشباب على الهجرة»، كما زادت على ذلك وظيفة إخبارية تمثّلت في إعلان «تقديم 152 شخصاً أمام أنظار العدالة»، في إطار محاربة دعوات التحريض هاته.

وإذا كانت فرضية «الجهات المجهولة» والأيادي الخارجية واردة بقوة البداهة، حسب معطيات ما يجري في عالم اليوم، شرقاً وغرباً، وباستحضار شروط النزاع التي يكون المغرب في قلبها، وباستحضار ما يمثّله الريف المغربي، منصّة الهجومات المفضّلة، في استراتيجيات التوتّر الإقليمي مع دول الجوار،... إلخ، فإنّ هناك توجّهاً عاماً لا يستبعد احتمال وجود رهانات واستراتيجيات غير داخلية في التحريض، وفي تأزّم الوضع، لكنّه يرفض الاقتصار على الاستظلال بمظلّتها في تفسير ما وقع.

ويرفض كذلك التلويح الحصري بـ«المؤامرة» في ما وقع، لا سيّما أنّ السلطات الحكومية متّهمة بالتقصير، وبضعف استيعاب رهانات المغرب الاجتماعي، من بوابة أنّ الحكومة محكومة بهويتها النيوليبرالية، التي تجعلها عاجزةً عن تصريف التوافقات الوطنية الكبرى الخاصّة بالدولة الاجتماعية، وبمتطلّبات النموذج التنموي الجديد، الذي تبنّاه العاهل المغربي، وحقّق حوله توافقاً وطنياً واسعاً، حتّى أنّ هناك من يرى أنّ ازدواجية تحكّم أعالي الدولة بهذا الخصوص، بين الدولة الاجتماعية الديموقراطية والحكومة النيوليبرالية أو الليبرالية المتوحّشة.

العنصر المستجد الثالث ما تركّز من عواطف وتساؤلات وانفعالات بخصوص الصور التي نشرت عن الحادثة، والفيديوهات التي رافقت المعالجة الإعلامية لها. وهي صور أظهرت شبّاناً أغلبهم قاصرون، عراةً إلّا من ملابس السباحة، أُجلِسوا أرضاً قرب سيّارة لقوات المساعدة في مشهد يُشعِر بالوجع. ولم تتأخّر ردّة فعل النيابة العامة، التي أعلنت بعد مهلة قصيرة من الزمن «فتح بحث قضائي في الموضوع للوقوف على مدى صحّة هذه الوقائع وخلفيات نشر تلك الصور». كما أنّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو مؤسّسة دستورية مستقلّة، ومرجع على المستوى الأممي في مجاله، دعا في بلاغ (بيان) له «كلّ الأشخاص، راشدين أو أطفال، أو أولياء أمورهم، الذين قد يكونوا موضوع انتهاك لحقّ من حقوقهم، للتواصل مع المجلس، وذلك من أجل الاستماع إليهم في سياق التحرّيات التي يباشرها».

بعد أن كان الأمن قد تولّى التعامل مع الوضع المُستجدّ، من بوابة «العنف المشروع» المتوافق عليه دولياً، رافضاً على ما يبدو أن يكون سدّ المواجهة لأوضاع يكون فيها القرار السياسي الحكومي (أو غيابه) هو السبب الأصلي، فإنّ التسفير الأمني لم يُهيمِن على المعادلة الهجروية القائمة، فلم تتأخّر المتابعة الحقوقية الرسمية منها والمجتمعية على أساس الدفاع عن الصورة التي أصبح المغرب يتمتّع بها في هذا المجال، بعدما حاز الاعتراف الدولي من خلال رئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة للسنة الجارية، في مواجهة جنوب أفريقيا، علاوة على ما راكمته تجربته السيادية في مجال «الإنصاف والمصالحة»، التي قادها الملك محمد السادس شخصياً، وأسّست لقطيعة مع الانتهاكات الحقوقية كلّها، مهما صغرت، بعدما تجاوزت البلاد بعقدين على الأقلّ دولة الانتهاكات الجسيمة.

ومهما كانت تفاصيل الأحداث ومجرياتها، فإنّ ما وقع لن يكون هو الفصل الأخير، كما أنّ المؤامرة، مهما كانت دواعي استحضارها وجيهةً، لم تعد سوى تفسيرات غير مقنعة، إن لم نقل إنّها قد تكون سيفاً بحدّين؛ من جهة، يستحضر ما تقوم به الأجهزة المختصّة في مجال محاربة التجسّس، والتدخل في شؤون البلاد الداخلية. ومن جهة ثانية، يزيد من إغراق الحكومة في المسؤولية، من باب أنّها لم تقم بما يجب القيام به، حتّى لا تتوفّر شروط الأزمة، التي يستغلّها خصوم المغرب ذاتهم،

وفي الأحزاب كلّها. لقد فتحت الأحداث سؤالاً دامياً يتعلّق بمصير القاصرين الشباب، الذين مُنِعوا من استكمال كينونتهم وأحلامهم، في أطار تماسك مجتمعي، يمرّ عبر المدرسة والتكوين والتشغيل في مواجهة «القاصرين» عن سياسة الذين قد يجعلونهم رقماً في معادلات «المتآمرين»... وهم لا يحتاجون إلى دليل وجود.

(صحافي مغربي)

> يُؤخذ على أصحاب القرار في المغرب أنّهم في حالة الدعوة المُعلَنة إلى الهجرة السرّية، عدم تحجيمهم هاته الدعوات وعدم إفشال مساعي أصحابها

> المؤامرة، مهما كانت دواعي استحضارها وجيهةً، لم تعد سوى تفسيرات غير مقنعة، إن لم نقل إنّها قد تكون سيفاً بحدّين

أيام دموية في لبنان

يقظان التقي

دخلت الحرب بين حزب الله وإسرائيل مرحلةً جديدةً من الصراع الوجودي بين الجانبَين، وسط مخاوفَ حقيقيةٍ من تدحرجها نحو الأسوأ في مواجهات واختراقات تتوسّع، وتتجاوز «الخطوط الحمراء» إلى مكان شديد الخطورة في تبادل أعمال القصف والتفجير والاغتيالات الدموية، وفي عمليات أمنية بالغة التعقيد في مساراتها غير المتكافئة. وصارت الاختراقات تصيب المهام التي يتبنّاها الحزب، ويتحمّل فيها أمام جمهوره المسؤوليةَ والتبعيةَ عنها.

ولا تُخفِي هذه الصورة مقدارَ الانكشاف الكبير، والتغيير والتبدّل في موازين القوى، بين حزبٍ يتمسّك بعدم تغيير مواقفه، وبهامشِ تحرّك عملياتي يضيق في بيئة شعبية مختلطة بالسكّان (مصدر قوّته وضعفه في آن)، ودولة احتلال مُتقدّمة أدخلته حربَ كسر إرادات، تحت ضغط لقبول تسويةٍ تعيد المستوطنين اليهود آمنين إلى منازلهم في الشمال. خالف الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله التوقّعات كلّها في ردّه على «أقسى وأشرس ضربة تعرّض لها حزبه في الهجوم السيبراني على شبكات الاتصال»، بالتزام موقف عدم الإفصاح والإعلان عن الردّ وطبيعته، وبغموض وسخريةٍ رماديةٍ إزاء تفجّر الأحداث وتَنافرها، كأنّ ما يحصل مُجرّد قصَص عادي، ما شكّل مُؤشّراً إلى ارتباكٍ غير مسبوق في المخاوف الأمنية والشعبية، مع ثلاث عمليات أمنية كبيرة نفّذتها إسرائيل في ثلاثة أيّام متتالية.

في اليوم الثالث، استهدفت إسرائيل اجتماعاً لقادة أركان فرقة الرضوان في الضاحية الجنوبية. عرفت إسرائيل بالاجتماع وزمانه ومكانه، في عملية انكشافٍ دمويةٍ ضخمة دمّرت مبنيَين سكنيَين في الضاحية، واستشهد فيها قائد الفرقة إبراهيم عقيل، وآخرون، وقتلت أيضاً مدنيين وأطفالاً (المرّة الثالثة، إذ اغتالت إسرائيل في يناير/ كانون الثاني الماضي نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري، واغتالت في يوليو/ تمّوز الماضي القيادي فؤاد شكر)، وهي تخطّط للتوسّع في استهداف قدرات حزب الله الصاروخية، والعمق البشري والاجتماعي، وكسب الاندفاعة في عدم السماح للحزب بإعادة الترميم والتركيب

من تشييع القيادي في حزب الله، إبراهيم عقيل، الضاحية الجنوبية لبيروت، 22 سبتمبر (حسين بيضون)

لقدراته العسكرية، وبسحب قوّة الردع التي بناها منذ حرب تمّوز (2006).

يتعلّق الأمر بمنظومة القيادة والسيطرة السياسية، وأنّ الجماعة باتت تعمل في هدى فِكَرٍ وائتلاف عناصرَ غير مترابطةٍ، وتُنازع في ضبط أدواتها، ما يُهدّد «الجسم السرّي» منظومةً مغلقةً حصريةً وآمنةً جرّاء الحوادث المباغتة، وتخرجه خارج الميدان، وتشي في المدى الأوسع والأبعد بانهيار «دولة حزب الله». شأن لا نظير له في الإحاطة الاعتقادية والاجتماعية والأهلية والأمنية والسياسية والعسكرية، التي رافقت النشأة منذ نهاية سبعينيّات القرن الماضي، وهي التي تملي على اللبنانيين ما يصحّ لهم مثالاً وأحلافاً خارجيةً، وأحوالاً في الحرب والسلم، ومن تراه يحتسب ولا يحتسب، مصلحةً ومنفعةً أو قدراً ووصايةً سياسيةً ثقيلةً على الدولة اللبنانية، التي لا تُقرّ بها ولا بمؤسّساتها. هذا كلّه لا معنى له حين يسقط شباب الحزب وكوادره (بلغ مجمل الإصابات في يومَي الانفجاراتٍ رسمياً 37 شهيداً و2931 جريحاً).

ثمّة تحدٍّ آخر يتعلّق باستخدام التكنولوجيا، فقد تستمرّ الفجوة الصناعية لتنفي عن الحزب صفةَ الحداثة قياساً إلى المثالات السابقة، ما يفتح الباب لمستوىً جديدٍ من المواجهة، التي ستفرض على المقاومة اعتمادَ أساليبَ جديدةٍ في الحرب الدائرة في المنطقة، واختبار نوعٍ جديدٍ من الحروب ما بين عصر الحروب الكلاسيكية وبداية عصر الحروب السيبرانية، التي هي وفق المقاييس كلّها حروب وجودية ومرئية في شبكات التواصل الاجتماعي. وهي لم تظهر بعد أيّاً من قدراتها النوعية، بعد ما تعرّضت له من اغتيالات، ومجزرتَي الأجهزة (البيجر واللاسلكي)، ولجهة حالة التماثل مع عدو يُصنِّف جيشاً ما بعد حداثي. وتقوم إسرائيل بتطوير مهنة الاغتيالات من نشاطات تستهدف أفراداً (لدى الجواسيس الإسرائيليين تاريخ طويل في استخدام الهواتف ومراقبتها؛ قتل محمود الهمشري في باريس 1972، ويحيى عيّاش 1996)، إلى اغتيالاتٍ جماعيةٍ تطاول مئات وآلاف المواطنين. لكن على الرغم من التفوّق التكنولوجي الإسرائيلي، فإنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يدرك أنّ الحرب في لبنان لن تكون نزهةً، ويمكن أن تكلّفه غالياً، وبالتالي تقوّض شعاراته ومستقبله السياسي.

ليست لدى حزب الله خيارات كثيرة؛ إمّا الحرب الواسعة لمواجهة العدوان الإسرائيلي وأدواته، التي توسّعت وتغيّرت أدوارها، أو ممارسة شيء من البراغماتية الانتقالية، عبر التجاوب مع الدعوات المطروحة إلى التهدئة، منعاً لتدهور خطير في أوضاع المنطقة. هناك تحالف دولي من راغبين (وقادرين) في منع حرب شاملة لا يمكن التنبؤ أين تصل بالشرق الأوسط، وتُهدّد دولاً برمّتها، والوضع الأوكراني غير مستتبّ، وكذلك الأزمات في دول أخرى، وهناك لحظةٌ تفاوضيةٌ قادها المفاوض الأميركي عاموس هوكشتاين، الذي ربط أخيراً زيارته لبيروت بجواب لم يصل إليه من رئيس مجلس النواب نبيه برّي، في إطار ما يُؤسّس أو يمهّد الطريق لقرارٍ يُوقف إطلاق نار دائماً، والتأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (يطالب حزب الله بالوقف الفوري لهجماته، وإسرائيل بالوقف الفوري لعملياتها العسكرية الهجومية، وسحب قواتها كلّها من جنوب لبنان).

في هذه الأثناء، يحاول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وضعَ خريطة طريق (يحملها معه جان إيف لودريان إلى بيروت)، مؤدّاها أنّ «الحربُ ليست حتمية»، وكان ماكرون قد طلب من رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي التحرّك وإبلاغ الحزب بضرورة عدم التصعيد لسحب ذريعة الحرب من يد إسرائيل، وحمل وليد جنبلاط إشاراتِ القلق تلك إلى برّي، متمنّياً عليه القيام بشيء ما، وملاقاتها بخيار وطني عامّ، يعيد الحياة إلى عمل المؤسّسات الدستورية ويسرّع في انتخاب رئيس للجمهورية، وإقناع الحزب بالتقاط اللحظة لتحييد لبنان والمدنيين (كما ذكر نصرالله نفسه في أحد خطاباته الأخيرة)، فقد يتوسّع القتال، إذ تشهد جبهة الجنوب أعنفَ المواجهات منذ الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، واجتياح الحدود أصبح الآن أكثر احتمالاً.

اللبنانيون في صدمة أيقظت ذاكرة الأيّام السوداء، وتبعاتها كلّها على المجتمع والكيان (ليس فقط خارج حدود المتصرفية التاريخية). لبنان كلّه مُعرَّض للخطر، والناس تكافح معاناتها وصدماتها وأزماتها، لا سيّما حين تركّز وسائل الإعلام من فوق الأسطح (140 فريقاً عربياً ودولياً)، على آليات الحرب وعملياتها، بدلاً من التركيز على ضحاياها. المشهد غير متخيّل مع أعداد الشهداء والجرحى؛ إصابات العيون، وبتر الأيدي، وتشويه الوجوه، وبقر البطون، والجراحات الترميمية... وضع يرتبط بمصطلح كارثة لدى الأطباء والمسعفين في غرف الطوارئ. يسقط اللبنانيون بغضّ النظر عن هُويّتهم المدنية والعسكرية، وهم يمرّون بروتينات يومياتهم من دون محاسبة لما طاولهم من أذى في قالبٍ متّسقٍ مع طابع الدولة العبرية الإرهابي الحقيقي، وفساد أخلاقي في القصف والقتل والتدمير والتشويه. ليست إسرائيل بحاجة إلى ترسانةٍ نوويةٍ لتقتل وتدمّر كل شيء، امتداداً للسلوك العنصري حيال الفلسطينيين، والعالم ليس بعيداً من الذهاب المباشر إلى الجنون الكوكبي السيبراني الشرّير الذي تمارسه.

هذا النفور العام كلّه في لبنان هو من الانزياحات الأنثروبولوجية الكارثية نحو الخارج، التي لا تزال تُمعِن في تشتيت الوعي الوطني والاستهتار بقيمة الحياة والاستقرار، والخشية أنّ هناك مَنْ يحاول تحقيق مكاسبَ سياسيةٍ سخيفةٍ جزءاً من التحوّلات تفوق ما كان يُخطّط له العدو، وما يُخشَى أن يكون قد يحدث بالفعل في وضعية التشاؤم غير القابل للتراجع.

(كاتب لبناني)

> ليست لدى حزب الله خيارات كثيرة، إمّا حرب واسعة لمواجهة إسرائيل، أو ممارسة براغماتية انتقالية تتجاوب مع الدعوات إلى التهدئة

> يدرك نتنياهو أنّ الحرب في لبنان لن تكون نزهةً، ويمكن أن تكلّفه غالياً فتقوّض شعاراته ومستقبله السياسي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads